

حسن قايايالي

الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨ - ١٩١٨)

ترجمة فاضل جتكر

(دمشق: دار قدمس، ٢٠٠٣). ٣٧٠ ص.

فاضل بيات

أستاذ في الجامعة الأردنية.

استعمرت البلدان العربية.

وما زاد في الطين بلة أن المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني شهدت مآسي حرب عامة، إذ طغت قوانين الطوارئ على التشريعات القانونية، وظلت راسخة في أذهان الناس. والغريب في الأمر أن الباحثين الذين تصدّوا لدراسة النظم العثمانية جعلوا من هذه المرحلة نموذجاً طبقوه على كل المراحل.

ولا شك في أن السبب في كل ذلك يعود إلى غياب معطيات الأرشيف العثماني من أدوات الباحثين، وهذا الغياب جعل البعض يبدي آراء خاطئة في الكثير من الجوانب المتعلقة بتاريخ العرب في المرحلة العثمانية بشكل عام.

من هنا تأتي أهمية الكتاب الذي ألفه بالإنكليزية الباحث التركي حسن قايايالي الذي استعان بالأرشيف العثماني ليكشف حقائق ما زالت مجهولة للكثير من الباحثين عن موضوع ما زال الغموض يكتنف الكثير من

تعدّ المرحلة التي تبدأ عام ١٩٠٨ عندما تسلطت جمعية الاتحاد والترقي على الحكم، وتنتهي في سنة ١٩١٨، من أكثر مراحل التاريخ العثماني إثارة للجدل، وهي حبلى بأحداث جسام طبعت بصماتها على التاريخ العثماني بشكل عام. و«جمعية الاتحاد والترقي» التي أحدثت انقلاباً في الدولة العثمانية، وجردت السلطان عبد الحميد من سلطاته (عام ١٩٠٨)، ثم أطاحت به (عام ١٩٠٩)، ما زال الغموض يحيط بالكثير من جوانبها. ومن هذه الجوانب: السياسة التي انتهجتها تجاه العرب والولايات العربية، تلك السياسة التي اتخذها الكثير من المؤرخين العرب والأوروبيين دليلاً على عنصرية الأتراك، فقاموا بصبّ جام غضبهم ليس على رموز الجمعية فحسب، بل على الدولة العثمانية بشكل عام، واتهموها بممارسة الظلم والاضطهاد على الشعب العربي، بل ذهب البعض إلى اعتبارها «دولة استعمارية» شأنها شأن الدول الاستعمارية التي

ويبدو أن الباحث يقرّ بأن هذه النزعة بدأت عام ١٩٠٨، إذ حدث الانقلاب العثماني وبدأت مرحلة جديدة من الحكم العثماني تسلط فيه قادة «جمعية الاتحاد والترقي» بمقدرات الدولة العثمانية. وهذه المرحلة في رأيه: «لم تحظ بأي معاينة منهجية ما أبقاها نهياً للتشويه والتزوير» على رغم «أهميتها وسهولة تناولها الافتراضية بوصفها فترة حديثة إلى حد ما».

ويرى أن الأسباب الكامنة وراء إهمال الباحثين لهذه الفترة هي: التخطيط الذي طبع الوثائق العثمانية المتعلقة بهذه الفترة، وبقاء القسم المتعلق بفترة ما بعد عام ١٩١٤ طيّ الكتمان إلى تسعينيات القرن العشرين، والافتقار إلى رؤية شمولية من قبل الباحثين والاكتفاء برؤية الشجر دون الغابة، والتدخل الغربي في شؤون الشرق الأوسط، ما أدى إلى تركيز الاهتمام بدراسة علاقات بريطانيا مع حليفاتها وعملائها المحليين زمن الحرب، وذلك بالاعتماد على وثائقها دون سبر أغوار «السياق العثماني الأعرض»، والاستهانة والاستخفاف بهذه الفترة باعتبارها مرحلة انتقالية على رغم أن «الدولة العثمانية كانت مع احتمال جدارتها بحمل اسم «الرجل المريض» أكثر رسوخاً وقدرة على التكيف خلال العقد الأخير من حياتها. ويضاف إلى ذلك كله الانحياز القومي الذي شاطره الغربيون المعاصرون للفترة مع مؤرخي الشرق الأوسط اللاحقين، وقد أدى هذا الانحياز إلى تشويه الصورة الاجتماعية والسياسية لتلك الحقبة.

وينتقد الباحث طريقة معالجة المؤرخين لهذه الحقبة ويطهمهم بالوقوع في مطبّ الاستخدام الانتقائي والمشوّه للماضي

جوانبه، وهو «علاقة العرب بتركيا الفتاة» أو علاقتهم بالأتراك. وعلى الرغم من تسمية المؤلف كتابه: **العرب وتركيا الفتاة: الاتجاهات العربية والعثمانية والإسلامية في الإمبراطورية العثمانية (١٩٠٨ - ١٩١٨)**، إلا أن المترجم فاضل جتكر أثر تسميته بـ **الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨ - ١٩١٨)**. وهذا الكتاب الذي صدرت ترجمته في دمشق عن دار قدمس (عام ٢٠٠٣) يعدّ بحق من أهم الكتب التي صدرت في هذا المجال لموضوعية كاتبه وتعاطيه مع معطيات الوثائق والدراسات بمنهج علمي ومنطق سليم.

ينطلق الباحث حسن قايايالي في كتابه من المقولة التي سبق أن أطلقها ألبرت حوراني، وهي: «إذا كنا نعرف ما كان البريطانيون يرونه في العرب، وما كان العرب يرونه في البريطانيين، فإن ما كان يراه الأتراك، ولا سيما أترك «جمعية الاتحاد والترقي» في العرب يبقى مجهولاً إلى حد كبير». وعلى الرغم من أن المؤلف سعى إلى كشف المجهول الذي أشار إليه ألبرت حوراني بالذات، إلا أنه ذكر: أن دراسته لا ترمي إلى تسليط الأضواء على ما كان يفكر فيه الأتراك بشأن العرب، بل «على حقيقة سياسات وخطط الحكومات العثمانية في الأجزاء المأهولة بالعرب من الإمبراطورية، جنباً إلى جنب مع الطرائق التي اتبعت في إعادة صياغة تلك الخطط والسياسات في بداية القرن العشرين، ولا سيما خلال العقد الأخير من حياة الدولة العثمانية». ولمعاينة الحكم العثماني والعرب، يرى ضرورة تناول جذور النزعة القومية التركية والعربية وتطورها.

شهدته منطقة الشرق الأوسط من استعمار، وزرع دولة للصهاينة في هذه المنطقة أديا إلى إضفاء توجهات جديدة ومتنوعة على فكر ونشاط القوميين العرب، ومن ثم التساؤل عن معنى القومية العربية ومداها في الماضي والحاضر.

والمعروف أن باحثين كثيرين من العرب تناولوا المسار التاريخي للقومية العربية بدءاً من جورج أنطونيوس وإلى يومنا هذا. إلا أن معظم هؤلاء الباحثين اختلفوا في طروحاتهم، وبخاصة في ما يتعلق ببداية نشأة الحركة القومية العربية وبكيفيةها. فجورج انطونيوس جعل بدايتها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ عدّ نشاطات إحدى الجمعيات الأدبية والعلمية البيروتية التي تأثر منتسبوها بالبعثات التبشيرية «التعبير الأول عن الوعي القومي المنبثق رداً على السيطرة التركية الطويلة والظالمة».

غير أن أنطونيوس تعرّض إلى انتقادات كبيرة، بل تحداه بعض المفكرين العرب، ومنهم زين زين الذي حدّد بدقة دور الإسلام في تطور الوعي السياسي العربي مشيراً إلى ولاء أكثر العرب للخلافة الإسلامية المتجسدة بسلاطين آل عثمان. غير أنه استدرك بأن المرحلة الحاسمة في تطور القومية العربية جاءت مع الفترة الدستورية الثانية، رابطاً قيام بعض الزعماء العرب المسلمين بالانفصال بالسياسة الطورانية الشوفينية التي مارسها أنصار تركيا الفتاة. وأيده في ذلك ألبرت حوراني وعبد اللطيف الطيباوي في استنتاجاتهما المتعلقة بالزخم الإسلامي للوعي القومي العربي. ولم ير حوراني أي خطوط

العثماني، وأن المؤرخين العرب دأبوا «على التوقف على ما عدّوه اضطهاداً دام أربعة قرون للعرب تحت نير الحكام المستبدين والطغاة الذين استغلوا أجدادهم واغتصبوا الإسلام. وبموجب هذا التصور للتاريخ العربي جرى تقديم عناصر تركيا الفتاة على أنهم دكتاتوريون رفعوا راية الوحدة التركية، وحلموا باستئصال الهوية القومية العربية وبـ «ترك» جميع الخاضعين لحكمهم».

وفي ما يتعلق بمصطلح «تركيا الفتاة»، فقد درج الغربيون على صياغته للدلالة على المعارضة الدستورية لحكم عبد الحميد الثاني، وهو تسمية غير دقيقة لأن من شأنها الإيحاء على أن الجماعة الليبرالية الدستورية التي حملت اسم «تركيا الفتاة» كانت مؤلفة حصراً من الأتراك أو حتى من ذوي النزعة القومية التركية، بل إن هناك من ربطها بالثورة الكمالية، في حين أن «تركيا الفتاة» ضمت في الحقيقة عدداً غير قليل من الأقوام غير التركية، كالعرب والألبان واليهود، وحتى من الأرمن واليونانيين في مراحلها المبكرة. وتجاهل أصحاب هذا الرأي أن فرسان «تركيا الفتاة» كانوا يريدون الحفاظ على الدولة، ولا سيما على مؤسستها القاعدية الرئيسية المتمثلة بالسلطنة.

وعلى الرغم من التصورات الخاطئة في هذا المجال التي ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا، إلا أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت تعاقب عدد من المؤرخين قاموا بتتبع تطور الحركة القومية التركية. وفي الوقت نفسه بذلت مساع كثيرة لتحقيق «معاينة منهجية للقومية العربية المبكرة» حتى فاقت ما يبذل لفهم جذور القومية التركية وتطورها. وما

التشويه والتزوير. ولا ينسى أن يعرف القارئ بمنهجه في الكتاب: إن دراسته تقوم «بتقديم صورة عن جملة التيارات السياسية والاجتماعية والعقدية في الأطراف المأهولة بالعرب من الإمبراطورية العثمانية مرتبطاً مع التحولات الجارية في المركز الإمبراطوري/استانبول»، وتحرص «على الغوص في الأساس الأيديولوجي للإمبراطورية»، وفي التغيير السياسي والاجتماعي الحاصل.

ويتركز اهتمامها المركزي على «الكشف عن أنماط التفاعل بين المركز والأطراف العربية، وعلى تحديد مواقع تكوين التيارات القومية بين صفوف المسلمين العثمانيين في السياق الإمبراطوري»، وتستخدم الأعمال الوثائقية الخاصة بالولايات الموجودة في المحفوظات العثمانية، والتي «لم يسبق لمختصين الدراسات العثمانية والعربية أن تمكنوا من استغلالها لأسباب ذات علاقة بمشكلات الوصول والتنظيم».

ويستنتج الباحث في نهاية المطاف «أن القومية السياسية لم تصبح قوة نافذة بين الجماعات المسلمة الرئيسية المتعايشة في الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. فأنواع الاحتكام إلى الدين التي شكلت عنصراً بالغ الأهمية من العناصر المكونة للأيديولوجيات القومية الفردية حالت، ويا للمفارقة، دون تحول القومية إلى بؤرة الاستقطاب الرئيسية لولاء الشعوب المسلمة، وأدت بالتالي إلى تعطيل الحركة القومية على الصعيد العملي». والحقيقة أن الكتاب بفصوله الستة ما هو إلا محاولة للدفاع عن هذه الأطروحة.

استبعادية تبقي العرب خارج إطار الدولة والمجتمع العثمانيين، بل إن شريحة واسعة من القادة العرب اندمجت بالنخبة العثمانية الحاكمة خلال العهد الحميدي. غير أن بروز تركيا الفتاة على سدة الحكم تمخض عنه استبعاد العرب وأفضى إلى تسييس النزعة العروبية.

كما أدت مبادرة عبد العزيز الدوري إلى زيادة التركيز على التطورات التاريخية الداخلية بين العرب، مؤيدة ما طرحه حوراني والطيباوي، إلا أنه أكد فكرة تشكّل الهويات العربية في العصور الإسلامية الأولى، وهو ما يقوّض الرأي القائل بالتأثر الغربي الحاكم والتراث العثماني الطويل في التطور التاريخي للأمة العربية.

إلا أن هذه التحليلات ما لبثت أن تعرضت إلى انتقادات كثيرة، أبرزها ما وجهه إيرنست دون الذي يرى «أن الأسس العقدية للنزعة العروبية المدينة بالشيء الكثير للحدث الإسلامية كانت راسخة قبل عام ١٩٠٨ بزمان غير قصير»، وأن هذه النزعة «أخفقت في الخروج من دائرة السياسة النخبوية الضيقة لتصبح حركة قادرة على مخاطبة الجماهير الشعبية وخطب ودّها حتى نهاية الإمبراطورية». غير أن استنتاج إيرنست دون القائل «بعدم احتمال وجود أي دور للنزعة القومية التركية في تطور القومية العربية» لم يحظ باهتمام مواز.

ويبدو أن الباحث حسن قايالي أراد بكتابه، بعد عرضه الآراء التي طرحت في نشأة الحركة القومية العربية، أن يسلط ضوءاً آخر على مجمل الموضوع ليثبت في نهاية المطاف مدى تعرض هذا الموضوع إلى

أولاً: العرب والأقاليم العربية في تطور حركة تركيا الفتاة

يتوقف الباحث في الفصل الأول من كتابه عند تأثير عملية إعادة الهيكلة الإدارية والاجتماعية والسياسية لحقبة التنظيمات (١٨٣٩ - ١٨٧٦) وحكم عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٨) في العرب والولايات العربية. والمعروف أن قرار كلخانة عام ١٨٣٩ قضى بمنح رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين مكانة متساوية لمكانة نظرائهم المسلمين. واستغلت القوى الغربية العظمى هذا القرار وسارعت إلى توظيف ما حصلت عليه من امتيازات من أجل تحسين أوضاع التجار المسيحيين بوصفهم خاضعين لوصايتها. غير أن تدابير المركزنة المعتمدة بموجب التنظيمات في شبه جزيرة البلقان، وخصوصاً في مجال الضرائب، ساهمت في حصول الاضطرابات الاجتماعية وتساعد الحركة القومية. أما في الولايات العربية، فلم تفض الهزات التي أحدثتها المركزنة والتوغل الغربي إلى أي مضاعفات قومية أو انفصالية مباشرة، بل إن سياسات التنظيمات عجلت من عملية اندماج الأقاليم والولايات بالإدارة المركزية.

وعلى الرغم من أن معاهدة عام ١٨٣٨ ألحقت أضراراً ملموسة بالتجار المسلمين، وأثرت إصلاحات التغريب العلمانية بشكل سلبي في صورة السلطان، فإن المسلمين لم يبادروا إلى التعبير عن أي قلق أو ارتياب بشأن وحدة الدولة، ولا حول مصير الإسلام الذي هو مصدر شرعيتها، لأن القيادة المركزية في استنبول كانت أكثر ثقة بتحملها المسؤولية تجاه هذا الأمر، فقامت بإعادة تنظيم إدارة الأقاليم بما يعزّز

سلطات الولاة المحليين، ما أفقد الأعيان بعضاً من امتيازاتهم واستقلاليتهم السياسية، فاضطروا (أي الأعيان) إلى البحث عن أساليب جديدة تمكنهم من الحفاظ على نفوذهم وهيبتهم أو استعادتهما بربطهما بالإدارة المركزية.

ويتوقف الباحث عند مسألة تشكيلة الجهاز البيروقراطي في استنبول وعدم مشاركة العرب مشاركة فعلية فيه، فيرى أن الكتلة السكانية في استنبول كانت ذات مستوى أعلى تعليمياً بالمقارنة مع سكان المناطق الأخرى، وقد تعرضت لجملة التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الأوروبية، ووفرت بالتالي الطاقة البشرية اللازمة لبناء الجهاز البيروقراطي.

وعلى الرغم من أن التنظيمات نجحت بخلق نخبة بيروقراطية مركزية، إلا أن الأقاليم، وفيها الولايات العربية، لم تشعر بتأثير عملية إعادة التنظيم إلا تدريجياً، فمناطق كثيرة من الولايات العربية لم تلمسها التدابير الإصلاحية حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إلا أن هذه المناطق كانت منفتحة بطريقة أو بأخرى لتأثيرات الغرب وأفكاره الإصلاحية. وكان للتنظيمات أنصار ومؤيدون في الولايات العربية الخاضعة لاستنبول، ومنهم يوسف الخالدي الفلسطيني، و خليل غانم الماروني من بيروت اللذان توليا مناصب إدارية مختلفة في الدولة. إلا أن الحكم البرلماني (١٨٧٦ - ١٨٧٨) بعد إقرار الدستور العثماني أدى إلى إقحام النخب الإقليمية العربية في تقلبات العاصمة السياسية، حتى كان بعض المندوبين العرب من بين المبعوثين الأنشط والأعلى صوتاً في البرلمان، كيوسف

لم يواجه عبد الحميد بعد تعطيله البرلمان (عام ١٨٧٨)، وعلى امتداد يزيد على عقد من الزمن، إلا القليل من المعارضة السياسية الداخلية، لأنه أمسك بالحكم بقبضته الفولانية وبجهازه الأمني المركز. ولم يكن أمام المعارضين السياسيين، وعلى رأسهم المثقفون العرب، من خيار إلا الهجرة إلى الخارج (أوروبا أو مصر)، حيث تمتعوا بدعم الحكومات الغربية التي كانت تسعى لتوظيف مواقف معاداة عبد الحميد لديهم لخدمة مصالحها القومية والإمبريالية الخاصة، كما تلقوا الدعم من المجموعات الكنسية. ولم يكن نشاط المعارضة يندرج إلا تحت عنوان حركة «تركيا الفتاة»، أي معارضة الاستبداد الحميدي. ويبدو أن دحض مطالبة عبد الحميد بالخلافة التي دأب السلطان على توظيفها لتدبير السلطة المطلقة ما لبث أن أصبح إحدى النقاط المركزية في محاربة النظام.

وعلى الرغم من أن بعض أحداث السلفية بادروا إلى طرح فكرة خليفة عربي لتولي منصف الخلافة - باعتبار أن السلطان العثماني ليس أهلاً لها - إلا أنهم «أحجموا عن الدعوة إلى نقل الولاء من آل عثمان خوفاً من تقويض الدولة العثمانية / الكيان الإسلامي الوحيد القادر على التصدي للإمبريالية الغربية».

بعد ازدياد نشاط المعارضة، وبخاصة نشاط أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» في الخارج التي انخرط فيها (في المعارضة) بعض المعارضين العرب من أمثال خليل غانم، قام السلطان عبد الحميد ببعض الإجراءات للحد من هذا النشاط، فقام بتجنيد بعض الشخصيات العربية وتكليفهم

ضياء، وضياء الخالدي، وخليل غانم، ونافع الجابري. وعلى الرغم من قيام المندوبين الـ ٣٢ العرب من بين ٢٣٢ مندوباً بعرض هموم وأوضاع ومطالب دوائرهم في جلسات البرلمان، إلا أنه «لم تكن هناك أي مصالح مشتركة واضحة أو أي «فكرة عربية» موحدة ومميزة للنواب العرب»، إذ عدوا أنفسهم ممثلين للإمبراطورية ككل، بل لم يشاطر نواب حلب نظراءهم نواب بيروت الرأي حينما طالبوا بإقامة ولاية بيروت. ولم يعبر النواب العرب عن نقدهم في البرلمان من منطلقات عرقية أو قومية، كما لم يلمحوا أي تطلعات انفصالية أو استقلالية. لا شك في أنهم كانوا أحياناً يرددون أصداً مظالم إقليمية معينة، شأنهم شأن الأقاليم الأخرى، ولهذا لا يمكن ربط تعطيل البرلمان من قبل عبد الحميد بالخوف من خطر النزعة الانفصالية في الولايات العربية.

أحس السلطان عبد الحميد بعد تعطيله البرلمان بالحاجة إلى إدماج عدد من القادة العرب المحليين بجهاز حكمه جراء وجود مراكز معارضة في سوريا مع ما صاحبها من خطابات استقلالية وثورية. غير أن هذه المراكز أو بالأحرى الجمعية التي قادها فارس نمر (١٨٧٥ - ١٨٨٣) ومنظمة الأعيان المسلمين (عام ١٨٧٨)، لم تشكل نشاطاتهما أي علامة بارزة في مسار تطور الحركة القومية العربية، كما يرى بعض الباحثين، غير أنها تشير إلى سمتين مميزتين لهذه الحركة: سمة صياغة برامج استقلالية - انفصالية في أوقات الأزمة التي عاشتها الدولة من ناحية، وسمة البؤرة السورية للفعالية السياسية العربية من ناحية ثانية.

ثانياً: التجربة الدستورية الثانية (١٩٠٨ - ١٩٠٩)

يسعى الباحث في الفصل الثاني من كتابه إلى «استكشاف بذور الإقصاء والنفور الواضحين المعزوين عادة إلى صياغة «جمعية الاتحاد والترقي» للأيديولوجيا القومية التركية، وإلى تطبيق سياسات مركزية». وكما يذكر الباحث، فإن حاشية بلاط عبد الحميد التي ضمت عدداً كبيراً من العرب هي أولى الفئات التي تعرضت للطرد إثر الانقلاب عام ١٩٠٨. وقد تعرّض عدد كبير من الموظفين العرب الذين حصلوا على مناصبهم في العاصمة والولايات بفضل صلاتهم مع عزت باشا العابد وغيره من موظفي القصر العرب للطرد. وقد شكلت عمليات الطرد والتعيينات الجديدة «القوة المحركة لعملية التسييس».

ويبدو أن ما حدث في مركز الدولة كان موضع شك في الولايات، فالسلطات المحلية في المناطق العربية أخفقت في إدراك مدى ضخامة التغيير الحاصل، بل ذهبت إلى الاعتقاد بأن الثورة لم تنجح، وعمد بعضهم إلى منع التحدث عما حدث في استنبول، حتى أن شريف مكة أمر بجلد كل من يتحدث عن الدستور. أما في سوريا، فكانت الاستجابة أكثر حماسة إلى حد ما في المناطق الساحلية مقارنة بالداخل.

وبعد أن بدأ البرلمان العثماني عمله في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٨ سارع عدد كبير من المندوبين العرب إلى الانتساب إلى «جمعية الإخاء العربي العثماني»، وأقامت الجمعية حفل استقبال كبيراً للترحيب بالنواب العرب. وهذه الجمعية

بأداء خدماته الشخصية، وجلب العديد من العرب ذوي الميول المحافظة إلى مواقع متنفذة، فاخترت شخصيات مرموقة عربية ذات خلفيات سنّية رئيسية وصوفية ومتمتعة بمكانة دينية، وأدى ذلك إلى مضاعفة قوة سياساته الإسلامية.

ولعل الأهم من هذا وذاك هو إدخال الأعيان العرب في الجهاز البيروقراطي، وفي إدارة القصر، الأمر الذي خدم سياسته القائمة على المركزية. وفضلاً عن هذا حرص عبد الحميد على إغواء المنشقين بالترغيب والترهيب، أي بمصادرة ممتلكاتهم أو بتقديم الرشى لهم.

وعلى الرغم من النشاطات المختلفة لـ «جمعية الاتحاد والترقي»، وكذلك الجمعيات والأحزاب المناوئة لحكم عبد الحميد التي تأسست في أوروبا أو مصر، إلا أن أيّاً منها لم تشكل تحدياً كبيراً لنظام عبد الحميد حتى سنة ١٩٠٨، بل على العكس من ذلك سادت الخلافات بين هذه المنظمات، ولم تتمكن من رص صفوفها تجاه الحكم الاستبدادي لعبد الحميد.

ولم يبادر العرب حتى عام ١٩٠٨ إلى تشكيل كتلة خاصة بهم، كتلة تحظى مصالحها باهتمام خاص في أي برنامج عمل لدى حركة «تركيا الفتاة». ولم يبادروا إلى التماهي الصريح مع أي من تيارتي حركة «تركيا الفتاة»، بل إن متولي مهمة نشر أفكار «تركيا الفتاة» والدعوة إليها في الولايات العربية هم أعداد من الموظفين والضباط والمنفيين الشباب. وظلّ الجيل الأكثر شباباً من العرب «مؤيداً لمثل «تركيا الفتاة» وللحركة التي ما لبثت أن قامت باستعادة النظام الدستوري».

القاضي بمنح سوريا استقلالاً جزئياً عن الإمبراطورية التركية قوبل بالاستهجان والازدراء في سوريا كلها». أما في البرلمان، فقد شجب النواب العرب ما ورد في المنشور، وسجلوا بياناتهم المؤيدة للدولة العثمانية التي اتفقت مع الرسائل الاستنكارية القادمة من سوريا. والحقيقة أن ردّ الفعل القوي والواسع على هذا المنشور أظهر أن شرائح المجتمع العربي المختلفة كانت تحمل قناعات عثمانية، وبين بوضوح مدى إيمانها الراسخ بالوحدة العثمانية داخل البرلمان وخارجه.

ثالثاً: المعارضة والعرب (١٩١٠ - ١٩١١)

بعد قمع حركة الثورة المعاكسة في نيسان/أبريل ١٩٠٩ وإنزال عبد الحميد عن العرش أصبحت «جمعية الاتحاد والترقي» الجماعة السياسية الوحيدة القابلة للحياة في الساحة السياسية، فسعت إلى توطيد مكانتها وتجميد المعارضة المناوئة للدستور (المالية لعبد الحميد) من جهة، والمعارضة الليبرالية الداعية إلى اعتماد عدم المركزية من جهة ثانية، فصممت بذلك على فرض نفسها حكماً فوق الجميع، الأمر الذي زاد من حدة الخلافات بين الجمعية ودعاة عدم المركزية.

غير أن جمعية الاتحاد والترقي تعرضت لموجة من اتهامات «التتريك» بوصفها عملية منهجية لحرمان غير الأتراك من حقوقهم الاجتماعية والسياسية والثقافية الثابتة، وذلك بسبب رفض الجمعية التمثيل السياسي المستند إلى الأساس الديني الطائفي، وشجبها فكرة عدم المركزية وموقفها المتشدد من مطالب الأقليات

تأسست في استنبول في أيلول/سبتمبر بهدف تعزيز الصلات بين المقيمين في استنبول. وكان مؤسسوها يأملون في الحفاظ على مواقعهم في الوظائف الحكومية، وفي تطوير تحالف عربي قادر على أن ينشط جماعياً ويعمل في سبيل تحقيق الوحدة العثمانية.

وكان للجمعية فروع في الولايات العربية، حيث اتسمت دعايتها بنغمة مميزة معادية لـ «جمعية الاتحاد والترقي». فلا غرو إذاً أن تتعرض هذه الجمعية للإغلاق بعد انتفاضة الثورة المعاكسة في نيسان/أبريل ١٩٠٩ بتهمة قيامها بإقامة علاقات مع الفرع الدمشقي لمنظمة «جمعية الاتحاد المحمدي» التي كانت وراء انتفاضة الثورة المعاكسة.

وعلى الرغم من تصاعد الأصوات الداعية إلى الحكم الذاتي والاستقلال للعرب من خارج الدولة، إلا أنها لم تجد أذاناً صاغية لدى العرب داخل الدولة، فالمنشور الذي أصدرته اللجنة المركزية السورية في باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٨ ووقعه رشيد مطران لم يلق ترحيباً حتى من المسيحيين العرب، وكان نائب بيروت المسيحي سليمان البستاني أول موبخي مطران. وكان الكثير من السوريين يرون أن اللجنة المركزية السورية المتمركزة في باريس كيان مجهول لا يمثل سوى رغبات مؤسسيها، وليس لها اتباع في أي مكان مثلها مثل رابطة الوطن العربي برئاسة نجيب عازوري. وأثار المنشور موجة واسعة من الغضب والحزن في سوريا في رأي الوالي في دمشق، كما أن القنصل البريطاني في دمشق ذكر في تقرير له: «إن الاقتراح

بممارستها التمييز ضد العرب لم يصدر من النقاد والباحثين العرب بعد سقوط الدولة العثمانية فقط، بل وجد صداه عند السياسيين العرب في ذلك الوقت أيضاً، ففي نيسان/أبريل ١٩١٠ كتب رئيس «الجمعية السورية العربية» في باريس شكري غانم مقالة لصحيفة **لوتان** (*Le Temps*) هاجم فيه الحكومة العثمانية «على المعاملة الظالمة للشعوب العربية، متهماً إياها بالتمييز ضد العرب في تخصيص المناصب العامة».

وفي الردّ على تهم التمييز في الوظائف العامة والجيش، أورد أحد أنصار جمعية الاتحاد والترقي، وهو حسين جاهد في صحيفة **طنين** قائمة بأسماء وخلفيات قادة الجيش العرقية، فبين المناصب العليا التسعة في الجيش كان منصبتان مشغولين من قبل اثنين من العرب (محمود شوكت باشا وقائد الجيش الثالث هادي باشا)، أما المناصب السبعة الباقية فقد توزعت بين الألبان والجركس والجورجيين والبوسنيين والتتار. وقد رفض اتهامات غانم في هذا الصدد، ولكنه كان مدركاً في الوقت نفسه أن جوهر القضية كان كامناً في مسألة اللغة، وكرر موقف الاتحاديين من قضية لغة الدولة قائلاً: «من شأن السماح باستعمال لغات مختلفة في الحكومة أن يفضي إلى إقامة برج بابل، وأن يقود إلى إشاعة عدم المركزية».

ويبدو أن «جمعية الاتحاد والترقي» كانت تدرك مدى الخطورة التي تنجم عنها مثل هذه الاتهامات الصادرة من المنظمات والردود عليها، فأقدمت على نزع فتيلها بعد حركة الثورة المعاكسة، فحاولت أن تشكل منظمة أم شاملة تحت اسم «هيئة التحالف العثماني». وبعد بضعة أشهر صدر قانون

الدينية. ويردّ المؤلف على الكتّاب الذين يفترضون وجود ظاهرة التتريك من دون مساءلة الفكرة على نحو صحيح. وهنا يتساءل: «ما هي سياسات أنظمة «تركيا الفتاة» المختلفة عن الممارسات السابقة التي منحت اللغة التركية والأترك مييزات إضافية؟». ثم يرى ضرورة تناول مسألة التمييز ضد العنصر العربي في البرلمان وفي مؤسسات الدولة الأخرى، لأن بعض القادة العرب دأبوا على إثارتها في ذلك الوقت، فضلاً عن قيام الباحثين اللاحقين والأجيال المقبلة من القوميين العرب بالتوقف عندها في أثناء الكشف عن جذور القومية العربية، إذ يرى بعض النقاد العرب والمراقبين الأوروبيين وجود نية مبيتة عند أركان «جمعية الاتحاد والترقي» لفرض هيمنة تركية على العملية السياسية مستلدين في ذلك على تركيبة برلمان عام ١٩٠٨، ولكنهم لم يأخذوا في الاعتبار أن عنصر اللغة لم يحسب له أي حساب في الإحصاء العثماني.

فضلاً عن هذا فقد ذهب البعض إلى أن فكرة التمييز ضد العرب تتمثل بانتخاب عدد غير قليل من الأتراك لتمثيل الولايات العربية، وأن هؤلاء الأتراك لم يتم انتخابهم إلا بنتيجة التزوير. والحقيقة أن قسماً من هؤلاء الأتراك المنتخبين لا يمكن عدّهم من أنلام «جمعية الاتحاد والترقي»، كما أن بعضهم كانوا إداريين خدموا في بلدانهم سنوات عديدة ومدافعين عن المصالح المحلية. ولهذا «فإن انتخاب أترك في ولايات عربية بعضهم من أسر ذائبة في البوتقة المحلية لا تعكس بالضرورة أي سياسة تتركية».

ويبدو أن اتهام الحكومة العثمانية

التنظيم أو الاجتماع، وحظر المنظمات ذات القاعدة العرقية.

غير أننا لا نرى بين الموجة الأولى من ثمار النشاط التنظيمي أي منظمات عروبية أو تركية قومية إلا «الإخاء» أو «منظمة الأخوة العربية العثمانية»، ثم ظهر إلى الوجود «المنتدى الأدبي العربي» و«الجمعية التركية». وقد حُمِلت هاتان الرابطتان الأدبيتان مسؤولية أكبر مما تستحقانها في تسييس النزعتين العربية والتركية، ويعود السبب في تحميلهما هذه المسؤولية إلى أن بعض قادة المنتدى ما لبثوا أن اضطلعوا لاحقاً بأدوار قيادية في النشاط القومي العربي، وكانوا من بين أولئك الذين أعدمهم جمال باشا في عامي ١٩١٥ و١٩١٦.

ومما لا شك فيه أن الموقف الذي اتخذته «جمعية الاتحاد والترقي» من مكانة اللغة التركية في الدولة العثمانية، وسياسات الحكومة في ما يخص اللغة، احتل مركز الصدارة في الجدل الدائر حول التتريك. وينبغي أن نذكر هنا أن مجموعة التشريعات التي صدرت في هذا الصدد، والتي يمكن عدّها مجتمعة «سياسة لغوية»، لم تكن تمثل أي تغيير جوهري لدى الانتقال من النظام الحميدي إلى الفترة الدستورية. كما أن السياسة التعليمية خلال الفترة الدستورية الثانية لا تختلف عما كان موجوداً قبلها، بل كانت التغييرات كمية (زيادة في عدد الطلاب وفتح مدارس جديدة) أكثر منها نوعية أو كيفية (تتريك المناهج). غير أن التغيير الجوهري الرئيسي في تطبيق السياسة اللغوية في هذه الفترة الذي أثار سخطاً بين الموظفين والمتقاضين، وهدد إدارة العدل، هو اعتماد شرط استعمال اللغة

التركية في جميع محاكم الإمبراطورية. وزاد المنتقدون العرب من لوم الاتحاديين على تتريك العرب عبر فرض اللغة التركية واستبعاد غير الناطقين بالتركية من الوظائف الحكومية. ولم يكن بوسع الاتحاديين أن يبقوا غافلين عن مدى أهمية منح اللغة العربية مجاًلاً أوسع في الحياة العامة، ولا سيما بعد أن أصبح ربط اللغة العربية بالإسلام أطروحة متكررة في الخطاب العروبي، إلا أن أي تنازل من قبل الاتحاديين في مسألة اللغة من شأنه أن يشجع جماعات لغوية أخرى على المطالبة بالمثل «ويَقْوُضُ مشاعر الوحدة العثمانية المتسامية فوق الانقسامات الطائفية». ولهذا، فقد تم ربط «جمعية الاتحاد والترقي» بالاستبداد التركي. وأصبح هذا الأمر أسلوباً ملائماً للهجوم على حكومة الجمعية، وذلك من قبل أولئك الذي باتت مصالحهم معرضة للخطر من جراء سياسات النظام في المجتمع العربي، فراح بعض الأعيان في الولايات العربية يهاجمون حكومة «تركياء الفتاة» ليس فقط لقيامها بعملية التتريك، بل بسبب سياستها المعادية للإسلام المزعومة. وكان هؤلاء يرون أن أفضل أسلوب للمحافظة على امتيازاتهم الاجتماعية ومواقعهم الاقتصادية هو البقاء في تنظيم سياسي أقل اتصافاً بالمركزية. وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف «عمدوا إلى التذكير بالهوية الثقافية العربية مع التحذير من عملية التتريك».

فضلاً عن هذا، فإن أكبر تحدٍ واجه «جمعية الاتحاد والترقي» جاء من حزب الحرية والائتلاف الذي تشكل مع حلول نهاية عام ١٩١١ نتيجة توحيد صفوف الجماعات المختلفة. ولكن على الرغم من

لتشكيل كتلة عربية في المجلس، وعقد اجتماع في منزل السيد طالب، وهو مندوب البصرة ومن قادة دعاة عدم المركزية، وبمشاركة أكثرية النواب العرب، ويقال إن إحدى المبادرات التي خرجت من رحم هذا النشاط التنظيمي تمثلت بتوجيه رسالة سراً إلى الشريف حسين تطالبه بتولي قيادة حركة عربية معادية للأتراك.

٣ - أما القضية الثالثة، فهي إعلان إيطاليا الحرب ضد الحكومة العثمانية في أيلول/سبتمبر ١٩١١ بعد غزوها ليبيا. وعلى الرغم من التفوق العسكري الإيطالي، فإن الحكومة العثمانية قاتلت العدوان بجميع الأسلحة المتاحة. غير أن التفوق البحري الإيطالي وعدم سماح الإدارة المصرية بنقل المعدات عبر مصر، والتهديدات التي تعرضت لها الدولة في البلقان، حال كل ذلك دون أن تتمكن الحكومة من التصدي للإيطاليين. وعلى الرغم من أن الصحافة العربية قامت باستغلال فقدان العثمانيين ليبيا في سبيل إضعاف «جمعية الاتحاد والترقي» في الولايات العثمانية، غير أن العدوان الإيطالي أدى إلى تعبئة الرأي العام العثماني المسلم وحشد المسلمين، ومن ضمنهم العرب، للدفاع عن الخلافة، وقد استغلته الجمعية لصالحها.

ويبدو أن كل ما جرى لم يؤد إلى أي عداء بين العرب والأتراك. وهنا يتذكر المؤلف تقييم القنصل الألماني في بيروت في أواخر عام ١٩١٠ القومية العربية والعلاقات التركية - العربية، إذ قال: «لا توجد أي قضية عربية عامة إلا في رؤوس الساسة الشرقيين ذوي العقلية الفيولوجية

نشاطات المعارضة الجزئية، فإن الكتلة العربية بقيت مقسمة سياسياً.

خلال الدورتين البرلمانيتين (١٩٠٩ - ١٩١٠) و(١٩١٠ - ١٩١١) نوقشت في البرلمان ثلاث قضايا ذات صلة مباشرة بالولايات العربية، هي:

١ - القضية الأولى هي مسألة دمج شركة لينغ البريطانية العاملة على نهر دجلة مع الشركة الحميدية العثمانية العاملة على النهر نفسه أيضاً، والتي اتخذ منها النواب العراقيون والعرب موقفاً ضد الحكومة، وتكللت باستقالة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) حسين حلمي. وكان الاتحاديون مؤيدين لعملية الدمج، إلا أن النواب العرب عارضوها لأن من شأنها أن تمنح الشركة البريطانية احتكاراً طويلاً للأمد للنقل النهري.

٢ - شكّل الاستيطان اليهودي في فلسطين القضية الثانية في المناقشات، فإن بعض النواب العرب والأتراك اتهموا الحكومة الاتحادية بـ «الخضوع لتأثير الصهاينة لدى منح التسهيلات الاقتصادية». كما أن مندوب القدس روجي الخالدي تحدث عن «كيفية قيام اليهود بالاستيطان في فلسطين وحياسة الممتلكات مع الحظر القانوني». وزعم أن ذلك «لم يصبح ممكناً إلا بسبب فساد الرسميين وارتشائهم». وطالب سعيد الحسيني باتخاذ تدابير فعالة ضد حياسة اليهود الأرض، غير أن النواب العرب بقوا منقسمين بين الحكومة والمعارضة في هذا النقاش، وعجزوا عن متابعة القضية وعن ممارسة الضغط على الحكومة.

وشهدت هذه الفترة مسعى متجدداً

الخصوصية بمناشدة العواطف الطائفية الضيقة، وذلك عبر تأييده الإدارة غير المركزية، الأمر الذي أضفى زخماً جديداً على الدعاية العروبية. ولكن النزعة العثمانية ظلت محافظة على بعدها السياسي مع القيام في الوقت نفسه بتغذية منافستها، أي النزعة العروبية، داخل آليات التنافس بين الفئات النخبوية، وذلك بفضل بقاء الفرص التقليدية لشغل الوظائف الحكومية متاحة لنخب هذه المدن الحضرية. ولكل ذلك، لم يكن مفاجئاً للمراقبين أن يكسب الاتحاديون الانتخابات، فالسفير لوثر لخص في ٢٦ آذار/مارس ١٩١٢ انطباعاته عن الانتخابات قائلاً: «يقول الرأي السائد إن الجمعية ستحقق انتصاراً. ونظراً إلى أنها الحزب الوحيد المتمتع بقوة ما، ثمة إقرار بأن نجاحها مرغوب فيه وفي مصلحة البلاد. لو تم إلحاق الهزيمة بها لأضفى ذلك زخماً جديداً على قوى التمييز والتخريب، بل ربما وفر تشجيعاً جديداً للبلدان المجاورة، لأن أي أكثرية معارضة لن تستطيع أن تكون على أي حال إلا كتلة صغيرة جداً».

حققت انتخابات عام ١٩١٢ زيادة في تمثيل الولايات العربية من ٢٣ إلى ٢٧ في المئة من نواب المجلس. وكان الاتحاديون يحلمون بالحصول على الأغلبية البرلمانية لأربع سنوات أخرى، غير أنهم لم يستطيعوا الاحتفاظ بالسلطة إلا لبضعة أسابيع بعد أن أصبحوا مكشوفين أمام تحدي الجيش الذي ما لبث أن تدخل في العملية السياسية عبر مطالبة حكومة سعيد باشا بالاستقالة، وتعيين أحمد مختار باشا محله. وقد حاول خلفه كامل باشا استئصال جذور «جمعية الاتحاد والترقي».

لم يكن العرب في الولايات العربية

(اللغوية) المبهورين بفكرة قيام إمبراطورية عربية في المستقبل تحت تأثير تعاطفهم مع اللغة والشعر العربيين. أما العداء الذي يحس به العربي تجاه التركي، فلا ينطوي على أي أهمية تفوق تلك التي انطوت عليها الانتفاضات العربية المختلفة، أي لا ينطوي على أي أهمية».

رابعاً: تحدي التيار غير المركزي واعتماد سياسة عربية جديدة (١٩١٢ - ١٩١٣)

في أواخر سنة ١٩١١ توحدت حركة معارضة «جمعية الاتحاد والترقي» حول حزب الحرية والائتلاف المنظم حديثاً. وبعد الحل العاجل للبرلمان (عام ١٩١٢) سعت الحكومة لعرقلة تنظيم هذا الحزب في الولايات. كما أن ندرة الفروع المحلية للائتلاف شلت قابليتها للنشر والدعاية الفعالة لها وتوفير مراقبة دقيقة لإدارة الانتخابات. وعلى الرغم من أن الحزب قام بإسماع صوته في الولايات العربية، إلا أنه لم يلق صدًى مشجعاً، وكان الأعيان العرب مترددين في إعلان ولائهم له على رغم شعورهم بالحاجة إلى التغيير.

وأحاط بانتخابات عام ١٩١٢ أساليب القوة والتزوير، إلى جانب التلاعب من قبل الاتحاديين. وفي ما يتعلق بالرأي العام في الولايات العربية، فقد بقي موزعاً بين الحزبين على رغم أن عدداً غير قليل من الزعماء السوريين العرب انحازوا إلى كتلة المعارضة واضطلع بعضهم بمهام قيادية فيها.

غير أن الائتلاف قام بتعزيز النزعة

وصاية فرنسية، ويسعى الثاني لإلحاق سوريا بمصر تحت رعاية البريطانيين. كما ذكر الوالي أن هناك شعوراً بين البعض بأن البلدان التي انفصلت عن الدولة العثمانية تقدمت بوتائر أسرع. ولعل هذا الشعور يقوّي التيارات الموالية لكل من فرنسا وبريطانيا ويفضي إلى الاحتلال الأجنبي. ولهذا دعا إلى اعتماد إصلاحات جوهرية وعاجلة. ولم يكن الوالي هو الوحيد الذي دعا إلى الإصلاحات، بل كان هناك عدد كبير من دعاة الإصلاح، ومعظمهم مسلمون يسعون لتحسين الأوضاع في ولاياتهم لقطع الطريق على التوغل الأجنبي. وكان هؤلاء ميالين إلى المحافظة على الروابط القائمة مع الدولة العثمانية. وأخذت الحكومة العثمانية دعوة والي بيروت على محمل الجد، وطلبت عقد اجتماع المجلس العام للمناطق لمناقشة سلسلة من التدابير الإصلاحية، غير أن اندلاع حرب البلقان والهزائم العثمانية أدت إلى تقويض ثقة العرب بقدرة الدولة العثمانية على النجاة مما وقعت فيه، بل ذهبت بعض الفئات الساخطة في الولايات العربية «تحلم بنوع من تدخل القوى العظمى بحثاً عن صيغة سياسية من شأنها أن تضمن قدراً من الحكم الذاتي الخاضع للإشراف الأجنبي».

وفي ظل هذا المنعطف دعا بعض القادة العرب إلى إحياء فكرة الخلافة العربية، إلا أن هذه الفكرة وسعت الهوة الدينية بين المسلمين والمسيحيين. وعلى الرغم من وجود انقسام واضح بين طائفة (إسلامية) موالية لبريطانية وأخرى (مسيحية) موالية لفرنسا، إلا أن فكرة الخلافة العربية ساهمت في تعزيز موقع بريطانيا في سوريا ذات الأثرية الإسلامية الساحقة.

غافلين عما كان يجري في مركز الدولة، وكانت بريطانيا التي احتلت مصر تولي اهتماماً كبيراً بالأراضي العربية، وتسعى لحيازة مواطن قدم على الأطراف الشرقية للجزيرة العربية، إلا أنها سعت جاهدة بصياغة سياستها وفقاً لمصالحها، أي الحفاظ على تجارتها وعلى أمن الطريق الموصلة إلى الهند واستمرار سيطرتها على مصر. وما دامت مصالحها بعيدة عن التعرض للتهديد، فإنها لم تكن تذهب أكثر من ذلك. غير أنها قامت في صيف عام ١٩١٢ بإعادة تقويم دورها في الولايات العربية واستكشاف خيار الاحتلال، وذلك في ضوء الأوضاع السياسية المضطربة في الدولة العثمانية والمطامع الأجنبية الموجهة إليها من الخارج، وبخاصة من جانب فرنسا. وحاولت الإدارة البريطانية في مصر استغلال حركة المعارضة المتنامية في الولايات العربية وضعف الحكومة العثمانية من أجل تحقيق مطامعها.

وعلى الرغم من هذه الحركة، فقد كان هناك معارضون لها، ففي مصر كان أتباع الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل يدينون بالولاء للدولة العثمانية، ويواجهون السوريين المقيمين في مصر الذين كانوا يحاولون إضعاف الروابط مع استنبول عبر مناشدة هوية عربية مشتركة.

وفي ظل زيادة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية تنامت حدة الاهتمام البريطاني والفرنسي بالولايات العربية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٢ أبلغ والي بيروت أدهم باشا الحكومة العثمانية عن نشاط تيارين سياسيين تخريبيين: أحدهما يرغب في توحيد بيروت وجبل لبنان تحت

تحرير أو تخفيف الروابط مع الحكومة المركزية». أما لجنة الإصلاح البيروتية، فقد أوردت شروطاً محددة في ما يخص عملية الفصل بين الصلاحيات الإقليمية ونظيرتها الإمبراطورية، بما يفضي إلى تقليص الأخيرة وحصرها في الشؤون الخارجية والعسكرية والجمارك والاتصالات.

وقبل أن تضع لجنتنا الإصلاح في بيروت ودمشق لمساتها الأخيرة على مشروعيهما، أطاح قادة «جمعية الاتحاد والترقي» بالحكومة تحت تهديد السلاح (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٣) وشكلوا حكومة اتحادية برئاسة محمود شوكت باشا. وبادرت الحكومة الجديدة إلى تشكيل لجنة لدراسة المطالب العربية، إلا أنها لم تكن ميالة إلى قبول الصلاحيات الواردة في برنامج الإصلاح البيروتي بشأن المجلس الإقليمي، وبدلاً من ذلك أصدرت قانوناً (أذار/مارس ١٩١٣) يتضمن تدابير لامركزية، إلا أن الإصلاحيين، وخصوصاً إصلاحيين بيروت، عارضوا بشدة التخلي عن مطالبهم.

وبادر حازم باشا الذي عيّنه الانقلابيون والياً على بيروت إلى فرض رقابة أشد على الصحافة، ورفض الالتزام باقتراح الإصلاح الصادر عن بيروت. فقام الإصلاحيون بتظاهرات احتجاجية ضد الحكومة معلنين عدم صلاحية القانون الإقليمي. كما قاموا بالشروع بالتباحث مع الإصلاحيين في دمشق، الأمر الذي اعتبره حازم باشا تحدياً للدولة، فأصدر في بداية نيسان/أبريل قراراً بإغلاق نادي الإصلاح، غير أن قراره هذا أدى إلى إطلاق ربود أفعال أقوى.

غير أن الحكومة العثمانية كانت جادة في تعميم الإصلاحات على الولايات العربية كلها، وأصدرت أمراً سلطانياً يقضي بعقد المباحثات بشأن الإصلاح في الولايات، وقد لقي هذا الأمر ترحيباً حاراً من قبل الأهالي، ففي بيروت تشكلت لجنة لصياغة مسودة أولية لمقترحات الإصلاحات. وبادر الأعيان المسلمون والمسيحيون إلى عقد اجتماعات غير دورية لتبادل الآراء حول الإصلاحات، وشكلوا لجنة الإصلاح البيروتية التي تشكلت من عدد متساوٍ من المسلمين والمسيحيين. ودعا الوالي المجلس العام للولاية إلى الاجتماع في بداية كانون الثاني/يناير لمناقشة مشروع المقترحات. وقد تضمنت هذه المقترحات التي صيغت في المجلس: «قبول اللغة العربية كلغة رسمية في الولايات العربية، وتعيين مستشارين أجانب في الأجهزة الحكومية. وأصدر وزير الداخلية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩١٣ توجيهاً إلى ولايتي سوريا وحلب لمواصلة إعداد مقترحات إصلاحية.

أما في دمشق، فقد تولى المجلس العام للولاية إنجاز مشروع الإصلاح. وجاءت المحاور الأساسية في المقترحات الدمشقية شبيهة بالمقترحات البيروتية: «تعيين الموظفين الإقليميين من السكان المحليين، السماح باستعمال اللغة العربية في الدوائر الحكومية، جعل الخدمة العسكرية محلية ولفترة زمنية أقصر». كما ورد ضمن المقترحات الدمشقية «تعيين القضاة محلياً، واستعمال اللغة العربية في جلسات المحاكم»، والمطالبة «بمبالغ مالية لتمويل الأشغال العامة، والتنمية الزراعية والمؤسسات التعليمية». غير أن هذه المقترحات لم تتضمن «أي نوع من أنواع

فكرة نقل العاصمة لأسباب نفسية وسياسية، لكون قاعدة القوى لديهم كانت دائماً متمثلة بالروملي.

في يومي ١٨ و ٢٤ حزيران/يونيو من عام ١٩١٣ عقد في باريس مؤتمر دعت إليه مجموعة من السوريين المقيمين في باريس، بعد أن أصدروا بياناً دعوا فيه إلى توحيد جميع السوريين والتفافهم حول مبدأ عدم المركزية، وذلك لمناقشة بعض القضايا القومية، ومنها حقوق العرب في الدولة العثمانية، وضرورة الإصلاح على أساس عدم المركزية. ودارت النقاشات فيه حول فكرة الإصلاح من دون الإتيان على ذكر أي أهداف انفصالية. ولكن الأعضاء المسلمون اكتشفوا قيام عضوين مسيحيين من الوفد البيروتي بعقد اجتماعات سرية مسبقة مع رسميين فرنسيين في بيروت، فاعتبروا ذلك تجاوزاً، فقرروا تسوية مسائل الإصلاح مع الحكومة العثمانية مباشرة. وكانت «جمعية الاتحاد والترقي» قد أرسلت وفداً إلى باريس لإجراء مباحثات مع الزعماء العرب هناك.

ونجح الوفد بإبرام اتفاقية مع أعضاء المؤتمر تضمنت مطالبهم، مثل: «تدعيم اللغة العربية في أجهزة الإدارة الإقليمية والمدارس على جميع المستويات، استخدام الخبراء الأجانب في الإدارات الإقليمية، جعل الخدمة العسكرية محلية، تخصيص حصص محددة للعرب من مناصب الولاة والمتصرفين وأعضاء مجلس الأعيان». ويبدو أن المؤتمر وسع الهوة بين المشاركين. وتعرض الجناح الانفصالي الموالي لأوروبا من حركة الإصلاح إلى سخط أكثر المشاركين العثمانيين. كما قام الأعضاء المسلمون في الوفد البيروتي المشارك في

وسارعت الصحف المحلية إلى توجيه الانتقادات اللاذعة إلى الحكومة وشجب القانون الإقليمي. كما أن محاولات الحكومة تهدئة الوضع لم تجد نفعاً، واستغل الإنكليز التوتر الذي ساد في المنطقة وسعت إلى صب الزيت على النار من خلال نشر مقالات في الصحف المصرية استهدفت تحديداً «استثارة الأحقاد العنصرية بين العرب والأترك». غير أن كل ما جرى أقنع الحكومة بضرورة الاستجابة لمطالب الولايات العربية وعدم الاستهانة بها، وبخاصة ما يتعلق باستخدام اللغة العربية في الدوائر لكونها قيمة رمزية كبيرة جداً عند الأهالي، فأصدرت في نيسان/أبريل ١٩١٣ مرسوماً يقضي باستخدام اللغة العربية في المحاكم، وعدها أداة التعليم الرئيسية في المدارس، وصياغة الطلبات والمراسلات الرسمية بالعربية. وترجمت الحكومة المرسوم على أرض الواقع، فاستبدلت موظفي المحاكم الذين يجهلون العربية في دمشق.

أما تطبيق اللغة العربية في المدارس، فقد تقرر التريث به ريثما يتم إعداد الكتب المدرسية بالعربية. ويبدو أن الحكومة كانت عازمة على اتخاذ التدابير المهدئة لتلبية المطالب العربية وإقامة إدارة فعالة في الولايات العربية، وبخاصة بعد أن شكلت هذه الولايات نسبة لا يستهان بها في الدولة بعد ضياع المزيد من الأراضي في البلقان، حتى إنها فكرت في نقل العاصمة إلى حلب. وكان البعض يرى وربما محمود شوكت باشا منهم، «أن من شأن نقل العاصمة إلى حلب أن يساعد على ردم الهوة الحاصلة بين شرائح النخبة العربية والحكومة»، غير أن قادة «جمعية الاتحاد والترقي» لم يؤيدوا

الأمر الذي دعا الحكومة العثمانية الى تسريع الخطى في حركة الإصلاح في العراق.

خامساً: تحليل طوري للمركزة: الحجاز تحت حكم تركيا الفتاة (١٩٠٨ - ١٩١٤)

لم تكن منطقة الحجاز تشكل إطار أي دولة قومية مقبلة أو تحتوي على نواة مثل هذه الدولة، فالأوضاع الاجتماعية التي حفزت الدعوة العروبية في الأماكن الأخرى لم تنضج في بلداتها النائية والمتخلفة اقتصادياً خلال هذه الفترة. ومع ذلك، فقد أضفت حركة في هذه الولاية تحت قيادة الشريف حسين الزخم على برنامج قومي عربي زواج بدايات دعوة شعبية من ناحية، واندفاع انفصالي من ناحية أخرى. فما حدث من تغييرات في الحجاز خلال الأشهر القليلة الأولى التي أعقبت انقلاب تموز/ يوليو ١٩٠٨ كان أكثر من نظيرتها في أي ولاية عربية أخرى. فقد قام الوالي راتب باشا وشريف مكة علي باشا بحجب أنباء الثورة عن سكان الحجاز أياماً. غير أن الجماهير اقتحمت مقر إقامة الوالي في ٢٢ آب/ أغسطس بعد إقالته من قبل الحكومة الجديدة. كما عزل محافظ المدينة لمعارضته العودة إلى الدستور، ثم أطيح بالشريف علي، وعين الحسين شريفاً على مكة، أعقبته سلسلة من التغييرات في أعلى المناصب الإدارية المدنية. غير أن انهيار السلطة المحلية والتنافس المتجدد على السلطة السياسية أديا إلى مفارقة الوضع السياسي. وساهم استكمال خط حديد دمشق - المدينة الحجازي وتدشينه الرسمي في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨ في الفوضى الحاصلة في

المؤتمر بزيارة استنبول، وقابلوا السلطان رشاد، وأعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية والخلافة.

بعد النجاح الذي حققه الجيش العثماني في حرب البلقان الثانية (عام ١٩١٣) أصبحت المعارضة الليبرالية لـ «جمعية الاتحاد والترقي» في الإمبراطورية، ومن ضمنها المناطق العربية الضعيفة، وبالمقابل أصبحت الجماعات الموakبة للحكومة أعلى صوتاً في تأييدها استنبول ورفضها أطروحات دعاة عدم المركزية. وبادرت الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها ردم الهوة بينها وبين العرب، منها تعيين صدر أعظم ذي انتماءات عربية (سعيد حليم باشا)، وذلك بعد مقتل محمود شوكت باشا (حزيران/ يونيو ١٩١٣)، وتعيين عدد كبير من أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» العرب في مناصب الأقاليم العربية، حتى أصبح ثلاثة من متصرفي بيروت الأربعة عرباً، والرابع كردياً. وعلى الرغم من عدم التحاق جميع الإصلاحيين من المسلمين البيروتيين بركب الاتحاديين، فإن حركة الإصلاح ما لبثت أن تلاشت بعد المؤتمر. وأعلن أبرز الأعيان العرب (مثل: محمد فوزي باشا العظم، وعبد الرحمن اليوسف، وشكيب أرسلان والششيخ الشقيري) معارضتهم المؤتمر لكونه لا يمثل الولايات العربية.

وفي الوقت الذي كانت حكومة «جمعية الاتحاد والترقي» تسعى لتخفيف حدة التوتر بينها وبين العرب، كانت فرنسا تقوم بتكثيف نشاطها التبشيري في سوريا، وإقامة علاقات أوثق مع الفئات الساخطة. أما بريطانيا، فقد وجهت أنظارها إلى الخليج،

ولولا قيام الحسين بدعم نجليه لتمكن مرشحا الائتلاف من الوصول إلى البرلمان.

وكان الحسين يسعى إلى «مقاومة التجديدات التي من شأنها تقييد سلطته المحلية». كما كان الأهالي نادراً ما يرحبون بالإصلاحات، فقبل وصول الحسين إلى مكة حاولت «جمعية الاتحاد والترقي» فرض ضريبة خاصة لتحسين الأوضاع الصحية، إلا أن هذه المحاولة أدت إلى انتفاضة ومجابهة بين الحسين والأهالي الرافضين لدفع الضرائب مهما كان شكلها. غير أن الحكومة قامت بإجراء بعض الإصلاحات في مجال الصحة وتنظيم شبكة المياه، وافتتحت مدارس جديدة في بلدات الحجاز، كما سعت لإعادة تنظيم المحاكم، وقررت وضع محاكم الحرمين تحت رعاية وإشراف مكتب شيخ الإسلام، إلا أن عملية تنظيم المحاكم لم تتحقق إلا في سنة ١٩١٢.

كانت الدولة العثمانية تعول كثيراً على مشروع خط الحديد الحجازي، وعدته إحدى ركائز سياستها المركزية. وتزامن وصول الخط إلى المدينة مع ثورة «تركيا الفتاة». وكانت الحكومة تسعى لمد الخط إلى مكة لتيسير مد السلطة المركزية إلى المنطقة، غير أن ضمان أمن سكة الحديد في المناطق القبلية لم يكن أمراً سهلاً، ولهذا اختارت الحكومة بدلاً من مد سكة الحديد إلى مكة أسلوب التعويل على شريف مكة للحفاظ على مصالحها.

ولعل الإجراء الأهم الذي اعتمدته حكومات «تركيا الفتاة» في سبيل تعزيز السلطة المركزية في الحجاز هو تعديل الوضع الإداري للواء (المدينة) التي تتمتع بأهمية استراتيجية وبدورها في تنظيم

الحجاز، لأن خط الحديد كان سيتيح للحكومة فرصة تشديد الرقابة على الممارسة المحلية للسلطة، ويهدد في الوقت نفسه المصالح التجارية القائمة على تجارة القوافل ونقل الحجيج.

وفي ما يتعلق بالشريف حسين، فقد عُيّن شريفاً على مكة بعد عزل الشريف علي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٨. وكانت استنبول تتوقع منه أن يخمد الاضطرابات القبلية ويوفر الأمن لطرق القوافل، ويضمن أمن الحجاج، ولكنه استقبل عند وصوله إلى جدة استقبالاً يفتقر إلى الحماسة. وأعلن في خطاب وجهه إلى شيوخ القبائل أنه «قادر، ببرقية واحدة، على توفير ما يكفي من الجيوش لقلب الحجاز كلها رأساً على عقب». ولم يكن الحسين يستطيع تعزيز نفوذه وهيئته في نظر القبائل إلا بمقدار قدرته على إظهار دعم استنبول له. وتمكن الحسين من تعزيز مكانته في نظر الحكومة والقبائل، وأن يكتسب اليد العليا في الحجاز تجاه الحكومة في وقت مبكر من ولايته بعد أن نجح بإعادة قافلة الحج إلى المدينة، ومنها بالقطار إلى دمشق عبر مناطق الاضطرابات البدوية.

وكانت فروع «جمعية الاتحاد والترقي» التي تأسست في الحجاز في آب/أغسطس ١٩٠٨ دائبة على ممارسة نشاطاتها فيها، وشديدة الاستعداد لإحباط مخططات الشريف الرامية إلى السيطرة على السياسة في المدن الرئيسية الثلاث، إلا أن نفوذ الاتحاديين تضاعف باطراد في الحجاز بعد تدهور نفوذهم في استنبول، فعشية انتخابات ١٩١٢ كان فرع «حزب الحرية والائتلاف» في مكة يكتسح فرع الاتحاديين،

الإمام يحيى في اليمن ومنحته حكماً ذاتياً، وأبعدته بذلك عن دائرة الصراع، غير أن الحسين واجه منافسين عتيدين في المنطقة، وهما الإدريسي وابن سعود، وقد حالا دون توسيع دائرة نفوذه، وظلا مصدرى إزعاج له في سعيه إلى فرض الهيمنة على جزيرة العرب.

سادساً: سنوات الحرب (١٩١٤ - ١٩١٨)

قامت «جمعية الاتحاد والترقي» بعد انقلاب عام ١٩١٣ واستلامها الحكم بإجراء انتخابات لإضفاء الشرعية على تسلطها على الحكم (عام ١٩١٤). وقد اتبعت استراتيجية قائمة على كسب واستمالة العرب المياليين إلى المعسكر الليبرالي، حتى إنها لم تتدخل في الانتخابات في كثير من الدوائر الانتخابية ووقفت موقف المشاهد، بل تلاعبت أحياناً بعملية الاقتراع لمصلحة الليبراليين. وشهد تمثيل نواب الولايات العربية زيادة ملحوظة من ١٢ في المئة في انتخابات عام ١٩١٢ إلى ٣٢ في المئة، وكان فيهم ممن هم من خصوم الجمعية السابقين، مثل يوسف سرسق (أرثوذكسي من بيروت)، وعبد الحميد الزهراوي (حمأة)، ومحمد بيهم (بيروت). وانتخب مندوب دمشق علي عبد القادر الجزائري نائباً لرئيس البرلمان، كما عُيّن سليمان البستاني (المسيحي اللبناني) وزيراً للتجارة والزراعة، وكذلك عيّن اثنان من الإصلاحيين مفتشين مدنيين إقليميين. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين (مثل إيرنست دون) يرون «أن الاعتراف والمنصب الرسمي كانا يجتذبان القادة العرب ويغريانهم بتبني

الإدارة الآمنة لمواسم الحج. وبعد إيصال خط الحديد إليها اكتسبت أهمية إضافية بالنسبة إلى الحكومة لأنها أصبحت في متناول اليد بالانطلاق من دمشق.

وكانت المدينة توفر الميزات الجيوسياسية المتمثلة بالقدرة على لجم ابن سعود، والتصدي للنفوذ البريطاني المتنامي في الخليج والسواحل الشرقية من الجزيرة. كما كانت تتيح للحكومة الانطلاق منها لاستعراض قوتها في أمكنة أبعد جنوباً من الجزيرة العربية من دون سكة حديد، إلى مكة واليمن، فجعلت الحكومة (المدينة) لواءً مستقلاً تابعاً لمركز الدولة بشكل مباشر وفصلتها بذلك عن الحجاز، الأمر الذي اعتبره الحسين تهديداً لسلطته ومكانته في المنطقة، فرداً على استفساره ذكرته الحكومة بأن دائرة نفوذه تشمل الحج وشؤون البدو، وستمتد صلاحياته بذلك إلى اللواء الجديد أيضاً. وكانت الحكومة حريصة على تطبيق الإصلاحات في المدينة أكثر من أي منطقة أخرى في الحجاز، واعتمدت خطة الإصلاح التي وضعها العالم الديني عبد الرحمن إلياس لتحسين أوضاع الجزيرة العربية.

دأبت الحكومة العثمانية على ممارسة نفوذها في الحجاز عبر صقل طموحات الشريف حسين، ولا سيما بعد مد خط الحديد إلى المدينة وتعديل وضعها الإداري. وبعد أن رسخت الحكومة أقدامها في شمال الحجاز قامت بالتعاون مع الحسين بالقيام بحملات لإخضاع بؤرة الاضطراب في الجنوب. وكان الحسين راغباً في توسيع نفوذه عبر هذه الحملات. وكانت الحكومة العثمانية قد عقدت صلحاً منفصلاً مع

استنبول، وكان لها فرعان في كل من بغداد والموصل.

ويبدو أن «جمعية الاتحاد والترقي» توجّست خيفة من الضباط ذوي النزعة العربية في الجيش العثماني، فقام وزير الحربية أنور بعملية إبعاد من يشتبه به من الجيش. كما أقرت الحكومة الدور الذي من الممكن أن تؤديه الصحافة في إثارة الجماهير، فقامت برعايتها في الأقاليم العربية، وبالفعل دخل بعضها في خدمة الحكومة وتلقى الأموال منها.

وفي ما يتعلق بالعراق في هذه الفترة، فبعد السيد طالب من الشخصيات التي برزت على النطاق المحلي (البصرة)، وكان أحد الأعيان المحليين من ذوي النفوذ الكبير على صعيد المدينة والبلاد والعشائر، ومثل البصرة ثلاث مرات في البرلمان، وكان معارضاً بقوة للحكومة في عام ١٩١٣ بوصفه زعيم حركة الإصلاح في البصرة. وكان الضباط العرب المتعاطفون مع البرنامج الإصلاحي في المنطقة على اتصال به، ولهذا قام أنور باشا بتبديل الضباط الموجودين في البصرة والحلة أو وضعهم تحت المراقبة الشديدة، كما زاد أعداد القوات المنشورة في المنطقة.

ويبدو أن السيد طالب أدرك أن حركة الإصلاح في العراق قد تبددت، وبالتالي لا يمكنه الاستمرار في موقفه المعادي أو المعارض من الحكومة، ولهذا حاول تحقيق أحلامه الشخصية بطرق أخرى. وقبل أن يعلن عن تصالحه مع استنبول حاول جسّ نبض الممثلين البريطانيين في ما إذا كانوا يدعمون «قضية عدم المركزية العربية»، غير أن الخارجية البريطانية رفضت تقديم

المواقف العثمانية»، إلا أن آخرين يرون «أن التزام استنبول بأي مصالح عثمانية عقد عليها رجال مثل شكري العسلي وعبد الحميد الزواهري أملاً صادقة، لم يكن إلا وهماً وخداعاً».

وسارت الحكومة في طريق الإصلاحات المتنوعة في الولايات العربية، حتى إن طلعت بك، وزير الداخلية، اجتمع ومعه جمال باشا مع القادة العرب لمناقشة مطالب الإصلاح. وقد أسفرت مبادرات الحكومة عن اعتماد شرط معرفة اللغة العربية لدى الموظفين المعيّنين في الولايات العربية، كما تم استبدال الموظفين المعيّنين في الأقاليم العربية من خارجها بمحليين. غير أن تطبيق السياسات الجديدة، وبخاصة في ما يتعلق باللغة المحلية في حلب، حيث تتعايش كتل سكانية تركية وعربية، أحدث اضطراباً، بل حتى فوضى أيضاً.

مع حلول عام ١٩١٤ وبدء الحرب العامة، أصبح النشاط السياسي متراجعاً بعد الإعدامات وعمليات النفي التي طالت الليبراليين وتعرض المعارضة إلى الضعف، غير أن نوعاً من معارضة عربية بدأ يبرز على السطح في أمكنة أخرى، كما أن المنظمات السرية بدأت توسع نشاطاتها مثل «الجمعية العربية الفتاة» و«العهد». وعلى الرغم من وجود منظمات وجمعيات عربية منذ عام ١٩٠٨، إلا أنها لم تكن تمتلك «سوى جذور شعبية واهية وبرامج سياسية غامضة»، على عكس «العربية الفتاة» التي تأسست في باريس عام ١٩٠٩، وسرعان ما وجدت أنصاراً في سوريا. أما العهد، فقد أسسها عزيز علي المصري في استنبول عام ١٩١٣، وانتسب إليها ٥٠٠ ضابط عربي في

بمراسلة كل من ابن سعود والإمام يحيى والإدريسي.

ويبدو أن الحكومة العثمانية أدركت مدى خطورة مثل هذا التحالف على وجودها في الجزيرة العربية، فعين هيب باشا والياً على الحجاز وقائداً للقوات فيها. وبادر هيب إلى التعاطي مع ما يراه تجاوزاً من الشريف بحزم: قام بحرمان حراس الشريف البدو الشخصيين من الأسلحة الممنوحة لهم في السابق من قبل الحكومة، والتدخل بالممارسة غير الشرعية لامتلاك العبيد، وفرض الرقابة على الاتصال البريدي بين الحجاز والخارج، الأمر الذي ولد سخطاً واستياءً عند الشريف، واتهم الوالي بطمس جهوده الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن في الولاية، إلا أن وزير الداخلية طلعت باشا رفض الإصغاء إلى ملاحظاته.

ويبدو أن الوالي كان يدرك مدى خطورة الوضع في الحجاز لو استمر الحسين في الشرافة، فأرسل طيلة أشهر نيسان/أبريل - آب/أغسطس ١٩١٤ سيلاً من التقارير إلى استنبول طالباً ضرورة إصلاح إدارة الولاية واستبدال الشريف، لافتاً نظر الحكومة إلى إساءة الشريف سمعة السلطة الحكومية، متهماً إياها باستخدام الشرطة العسكرية المعيّنة في الولاية لأغراضه الشخصية، واستخدامه رجالاً يرتدون الزي الرسمي لتحصيل الضرائب لنفسه، الأمر الذي يضمن بهذا إثارة الحقد الشعبي ضد سلطة الدولة، فضلاً عن قيامه بتسجيل مساحات واسعة من أراضي الدولة باسمه الخاص، مع تحويل بعضها إلى آخرين خلافاً للقوانين، كما عدّ سجون الإمارة (التي كانت خاضعة

المساعدة له لتذبذب شخصيته، وحينئذ بادر إلى الإعلان عن تعهده بخدمة قضية الوحدة العثمانية، بل ذهب إلى استعراض تأييده للحكومة على الملأ في البصرة، إلا أنه لم يستسلم للسلطة المركزية وظل يؤكد مكانته المحلية.

أما في الجزيرة العربية، فقد وسعت الحكومة العثمانية من دعمها لابن الرشيد ضد ابن سعود المشبوه بسعيه للتحالف مع بريطانيا، وسعت في الوقت نفسه لإغواء ابن سعود بالتفاوض بوساطة السيد طالب. وبالفعل نجحت بذلك، ثم حاولت مصالحة ابن الرشيد مع ابن سعود لتفويت الفرصة على البريطانيين دون قيامهم بإقامة علاقات ودية معه انطلاقاً من إدراك الحاجة إلى الدعم العسكري لقبائل نجد في أي جهد حربي. وقد أثمرت جهود الحكومة العثمانية تجاه المعارضة، ولا سيما بعد تعزيز حكمها بعد الانتخابات، حتى أصبحت المعارضة بين صفوف العرب «إما محلولة، أو موضوعة على الرف، أو سرية أو في الخارج».

كانت الحكومة العثمانية تسعى جاهدة لتعزيز نفوذها في الجزيرة العربية عشية الحرب العامة، وبخاصة بعد تردد شائعات حول قيام تحالف يضم زعماء القبائل العربية تحت قيادة خليفة عربي من جهة، وتساعد حدة التنافس بين الحكومتين العثمانية والبريطانية على كسب ولاء الأمراء العرب من جهة ثانية. والحقيقة أن هذه الشائعات كانت مرتبطة بجملة نشاطات «الجمعية العربية السرية» التي أسسها رشيد رضا بهدف خلق «وحدة بين شبه جزيرة العرب والولايات العربية التابعة للدولة العثمانية». وبالفعل قام رشيد رضا

لقد ساهمت هذه المكاشفة التي تمت على ساحة جانبية بدعم بريطاني فعّال في فصل المناطق العربية عن الإمبراطورية، ومهدت في ظل الوقائع الجيوسياسية المتمثلة بالاحتلال الأجنبي لصعود حركات وطنية - قومية خاصة أو ضيقة في كل من الأناضول والهلال الخصيب.

ولكن هذا الدعم البريطاني الفعال لم يؤد إلى فصل المناطق العربية الواحدة الموحدة عن الإمبراطورية العثمانية فحسب، بل إلى تجزئة هذه المناطق واحتلالها من قبل القوتين الاستعماريّتين: بريطانيا وفرنسا. ولم يكتف «محررو» هذه المناطق بتخليصها من «الظلم والاضطهاد التركيّين»، بل قطعوا جزءاً حيوياً منها ليقيموا عليه «الوطن الموعود» لليهود. ولم يكن أمام العرب بعد أن انكشفت لهم حيل وألاعيب وخدع بريطانيا، إلا بناء الجسور مع حركة المقاومة التركية والدخول في مباحثات معها «في سبيل تحقيق العمل المشترك وإقامة دولة ثنائية قومية». ولكن هل نفع ما كتبتة اللجنة العليا للجمعيات الفلسطينية إلى الممثل الأمريكي في القدس بعد فوات الأوان: «إذا حملنا السلاح ضد تركيا، فإننا لم نفعل ذلك إلا لتأكيد حقوقنا، ولو خطر ببالنا أن من شأن تحالفنا أن يقود إلى هذا التقسيم والتمزيق لبلادنا، وإلى مثل هذا الاستعمار لهذه البلاد، لما بادرنّا إلى إعلان عدائنا للأتراك» □

لإدارة الشريف) بممارساتها التعسفية وأوضاعها البائسة مصدر إزعاج وإحراج للحكومة، ودعا إلى هدم سجن الطائف.

وكانت الحكومة تتابع التقارير التي يرسلها الوالي باهتمام، إلا أنها دأبت في الوقت نفسه على الإلحاح في طلب الوفاق مع الشريف والحفاظ على الوضع القائم.

غير أن العلاقة بين الوالي وهيب والشريف وصلت إلى حدّ لا يمكن لها الاستمرار، فخبر الحكومة إما نقله من الحجاز أو عزل الشريف، ولم ينس إبلاغ الحكومة بأنه مقتنع بأن «الشريف حسين لن يفوت أي فرصة مهما كانت صغيرة على سعيد التعاون مع العدو إذا ما حصل أي اجتياح لساحل البحر الأحمر».

فهل كان الوالي محقاً في اقتناعه؟ نترك الجواب لمؤلف الكتاب حسن قايالي لينهي هذا الجدل قائلاً: «إن الدعم الأوروبي للنشاطات الداعية إلى الاستقلال قد تكرر، وأدى إلى اقتناع الشريف حسين في الحرب العالمية الأولى أخيراً بأن من شأن دعم الحكومة العثمانية ضد البريطانيين أن يتمخض عن زوال أسرته الحاكمة من الوجود، كما أدى التشجيع الذي لقيه من فئات منتمية إلى نخبة عربية ممرقة موزعة بين باقي أرجاء الإمبراطورية إلى إطلاق «الثورة العربية».